مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 325، جنيف، 29 تشرين الأول/ أكتوبر - 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 **الوثيقة: GB.325/INS/15/1**

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥
الأصل: إنكليزي

البند الخامس عشر من جدول الأعمال

تقرير المدير العام

التقرير التكميلي الأول: آخر المستجدات بشأن الإصلاح الداخلي

غرض الوثيقة

تقديم تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الإصلاح الداخلي.

الهدف الاستراتيجي المعني: جميع الأهداف.

الانعكاسات السياسية: استخدام أكثر فعالية للموارد البشرية والمالية بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

الانعكاسات القانونية: تطبيق قواعد ولوائح منظمة العمل الدولية ذات الصلة في عملية تنفيذ تدابير الإصلاح.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: مكتب نائب المدير العام لشؤون الإدارة والإصلاح.

الوثائق ذات الصلة: إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة والقرار المرفق به بشأن تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية لمساعدة الدول الأعضاء فيها فيما تبذله من جهود لتحقيق أهدافها في سياق العولمة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، جنيف، ٢٠٠٨؛ GB.317/INS/12/2؛ GB.319/INS/14/1؛ GB.320/PFA/13؛ GB.320/INS/14/1؛ GB.322/PFA/9؛ GB.322/POL/6؛ GB.322/INS/13/1؛ GB.323/INS/INF/2.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

مقدمة

١. استُهل تنفيذ العناصر المتبقية من التزام الإصلاح في وقت استمر فيه تدعيم الإجراءات المتخذة في المراحل السابقة. وكان أهم تطور سُجل منذ التقرير الأخير في آذار/ مارس ٢٠١٥، استهلال استعراض رئيسي لسير الأعمال الإدارية بهدف ترشيدها وتبسيطها وتحقيق قدر أكبر من الفعالية من حيث التكلفة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال تنفيذ القرارات المنبثقة عن استعراض العمليات الميدانية مستمراً بالتركيز على تحسين القدرة الميدانية وتوفير نظام أكثر اتساقاً من أجل تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة. وينطوي ذلك على إجراءات في جميع أقسام المكتب.

استعراض عملية سير الأعمال

٢. يستدعي نطاق استعراض عملية سير الأعمال إجراء استعراض لعمليات إدارية مختارة في المكاتب الميدانية والوحدات التقنية. وهو يتصدى للثغرات ولأوجه التكرار والتداخل لضمان أن تكون العمليات فعالة وناجعة بأكبر قدرٍ ممكن وتحرير الموارد التي يمكن توجيهها نحو تقديم الخدمات التقنية إلى الهيئات المكونة. ويجري تنفيذ المشروع في خمس مراحل، هي:

(أ) جمع البيانات؛

(ب) تحليل عملية سير الأعمال؛

(ج) إعادة تصميم العملية وتحديد الخيارات؛

(د) استعراض الإجراءات الجديدة والموافقة عليها؛

(هـ) التنفيذ.

٣. يتقيد المكتب بما ينطوي عليه التزام الإصلاح من مبادئ الانفتاح والشفافية مع مشاركة والتزام جميع الموظفين في هذا الاستعراض.

٤. ونظراً إلى حجم المشروع وتعقده، التمس المكتب مساعدة مستشارين خارجيين. وفي أعقاب عملية طرح عطاءات تنافسية دولية، أبرم عقد مع شركة استشارات إدارية معترف بها عالمياً، وقد بدأت تكليفها مع المكتب في تموز/ يوليه.

٥. وقد أجري زهاء ٧٥ مقابلة معمقة مع أفراد من الموظفين في مرحلة جمع البيانات. وأجريت لقاءات متابعة إضافية مع الموظفين الذين يقدمون الخدمات خلال مرحلة تحليل العملية. وستشمل مرحلة إعادة تصميم عملية سير الأعمال، الموظفين الذين يقومون بتقديم الخدمات وأولئك الذين يستفيدون منها على حدٍ سواء. كما أجريت دراسة استقصائية مفصلة مفتوحة أمام جميع الموظفين.

٦. وقد أنجزت مرحلة جمع البيانات ومرحلة تحليل العملية. ومكنت نتائج هاتين المرحلتين من تحديد المجالات التي سيكون فيها لتنفيذ الإصلاحات أكبر وقع من حيث جودة الخدمات وفعاليتها. وبحثت عملية تحديد الأولويات في التعقيد والتكاليف الأولية والموارد البشرية الداخلية المطلوبة من أجل التنفيذ. ومرحلة إعادة تصميم العملية جارية على قدم وساق في الوقت الحاضر. وستعرض الخيارات للبحث ويبدأ تنفيذ القرارات في عام ٢٠١٦. وسيجري تقاسم المعلومات وإجراء المشاورات أو الدخول في مفاوضات، حسب مقتضى الحال، مع نقابة الموظفين.

استعراض العمليات والهيكلية الميدانية

٧. يجري في الوقت الحاضر نشر سبع عشرة وظيفة تقنية جديدة في الميدان بالإضافة إلى إثنتين وعشرين وظيفة تقنية جديدة في المقر نصت عليها حافظة السياسات (بما في ذلك وظائف منقولة من المعهد الدولي للدراسات العمالية).[١] ومن شأن الفرق التقنية العالمية المنشأة بموجب هذا الاستعراض أن تسهل تقاسم المعارف وتعزيز القدرة التقنية لأعضاء الفرق. كما أفضى اعتماد منصة يسهل الوصول إليها أمام المكاتب الميدانية ومديري المقر، إلى تسهيل تقاسم المعلومات والتعاون وبناء الفرق.

٨. وقد وضِعت سياسة الحراك الجديدة موضع التنفيذ كلياً. وباتت لجنة التعيين والتكليف والحراك نشطة في إنفاذ هذه السياسة عن طريق تطبيق معايير الحراك لملء الشواغر، وفي تقديم المشورة إلى المدير العام بالنسبة إلى اتجاهات التوظيف ولا سيما فيما يتعلق بالجنسين والاختلالات في التنوع الإقليمي. وتتيح مبادرة جديدة لسياسة الحراك للزملاء الاستفادة من عمليات تكليف مؤقتة في الأقاليم والمقر.

٩. وسيقدم المزيد من المعلومات عن تنفيذ إصلاحات الموارد البشرية إلى قسم البرنامج والميزانية والإدارة التابع لمجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١٦.

١٠. ووضعت اللمسات الأخيرة على أداة تشخيصية سياسية قطرية جديدة، من شأنها، بالتضافر مع دليل محدث للبرامج القطرية للعمل اللائق، أن توفر إطاراً متيناً للمكاتب الميدانية لتحسين الخدمات التي تقدمها إلى الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

١١. والعمل جارٍ على قدم وساق على المستوى العالمي لوضع "البرامج الرائدة" الخمسة للتعاون الإنمائي، التي أعلن عنها المدير العام في شباط/ فبراير ٢٠١٥. وتتاح لمحة عامة كاملة عن هذه المبادرة في الوثيقة المقدمة إلى دورة مجلس الإدارة الحالية.[٢]

١٢. وقد أفضى اعتماد الأمم المتحدة *برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠* إلى فتح آفاق جديدة أمام التعاون، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الدعم على المستوى القطري والالتزام في النظام متعدد الأطراف. وسيكون من شأن تعزيز الحضور الميداني والقدرة التقنية أن يجهز المكتب أفضل تجهيز لاقتناص هذه الفرص والمساهمة في وضع استراتيجيات وطنية مستنيرة ومواجهة تحديات الاضطلاع بدور قيادي ضمن منظومة الأمم المتحدة.

١٣. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، سيتواصل العمل على البنود القليلة المتبقية في خطة تنفيذ الاستعراض الميداني. ويشمل ذلك تحسين آليات رصد وضمان جودة البرامج القطرية للعمل اللائق واستعراض الإجراءات والسياسات المتعلقة بإدارة التكاليف غير المباشرة وشتى طرائق التمويل بهدف تعزيز إطار موارد منظمة العمل الدولية المتكامل.

١٤. وتتناول المبادرات في إطار الاستعراض الميداني عدة نقاط انبثقت خلال تقييم استراتيجية التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية، وكان العمل الأساسي الممهد لذلك قد نفّذ قبل وضع تدابير الاستعراض الميداني موضع التنفيذ.

الاستنتاج

١٥. إن المبادرات المتخذة حتى اليوم بالتضافر مع الجهود الرامية إلى ضمان أن تستجيب الثقافة التنظيمية إلى أهداف الإصلاح، آخذة في إحداث آثار إيجابية من حيث كفاءة الخدمات واستجابتها وجودتها. ومع اقتراب التنفيذ الكامل لالتزام الإصلاح الذي أطلق منذ ثلاث سنوات، سيكون من الملائم تقييم الإنجازات والنواقص وتحديد المزيد من الإجراءات المطلوبة لضمان استمرارية التحسن. وانطلاقاً من هذا المنظور، يجري وضع اللمسات الأخيرة على إطار لرصد الإصلاح يتضمن الغايات المنشودة.

[١] مقترحات المدير العام للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (الوثيقة GB.323/PFA/1)، الفقرة ١٩.

[٢] الوثيقة GB.325/POL/7.